الباب السادس

أدوار وردود أفعال على المذابح

لابد أولاً في هذا المقام أن نسجل ما يلي:

• نستغرب الصمت المخزي للمحسوبين في عداد علماء المسلمين ممن اعتدنا صياحهم وبكاءهم على مقتل أو خطف صليبي واحد بينما نراهم اليوم صماً بكماً أمام مقتل وحرق آلاف المسلمين.

• نستنكر المعالجة الإعلامية الكاذبة والمدلسة للحدث التي تبنتها القنوات الفضائية العربية المضللة التي حاولت تصوير المجازر كذباً على أنها صراع عرقي وقبلي،وأنها أحداث ذات أبعاد اقتصادية وقد علم كل متابع منصف للقضية أنها مذابح واضحة لا غبار عليها ترتكب في حق المسلمين وحدهم منذ سنوات،وأن السلطات الحاكمة تمارس هذه الجرائم بتصميم وإصرار مستمر وبتواطؤ كبير مع عدة أطراف.

• ندين المعايير المزدوجة التي يمارسها الكثير من المتاجرين بالقضية الفلسطينية ممن يفرقون بين الدم الفلسطيني المسلم والدم المسلم فى أى مكان آخر، فيتحركون ويستنكرون إذا أريق دم مسلم فلسطيني واحد وهذا حق وواجب على كل مسلم ولا يتحركون ولا يستنكرون إذا ذبح المئات والآلاف من إخوانهم المسلمين فى البلدان المختلفة التى يتم فيه اتصفيه المسلمين بشتى الطرق كل يوم تقريباً، ونتساءل بكل مرارة: ألم يقل نبينا عليه الصلاة والسلام: المسلمون تتكافأ دماؤهم؟ أم أن المتاجرة بالقضية الفلسطينية مربحة بينما المتاجرة بالقضايا الأخري غير مربحة ؟!.

دور الكنائس والقساوسة في المذابح الاسلامية

لم يكن دور الكنائس قاصراً على رد الفعل بل كانت هى من يقوم بالفعل ابتداءاً وإذا ما افتضح دورها فى المذابح كان لها أيضاً دور فى التعتيم على مذابح المسلمين على مر العصور ولعله من المؤكد أن أبرز دور للكنيسة فى التاريخ فى الوقوف فى وجه الاسلام والعمل على إبادة المسلمين كان فى الحروب الصليبية وفى محاكم التفتيش فى أسبانيا إضافة لعملية التنصير التى لا تمثل فى نظرى إبادة حيث تضافرت الجهود لدرء الخطر الإسلامي على المسيحية لاسيما وأن الأرض المقدسة كانت في أيدي المسلمين وظهرت الدعوة لتوحيد صفوف المسيحيين في الشرق والغرب وشن حرب شاملة ضد المسلمين، وتزعمت البابوية تلك الحركة مدفوعة بالأمل في تحقيق حلمها القديم في تحقيق زعامتها على الكنيسة العالمية وهكذا برزت فكرة الحروب الصليبية، بزعامة البابا لكسر شوكة المسلمين.

وفي ٢٧ نوفمبر ١٠٩٥م انعقد مؤتمر كلير مونت ([1]) بفرنسا دعي إليه البابا أوربان الثاني بعد أن فشل مؤتمر بيانزا في إيطاليا، ولقد عمل البابا على إنجاح هذا المؤتمر، فقام بعدة جولات لدعوة الأساقفة

---

١ – أوروبا في العصور الوسطى ـ سعيد عبد الفتاح عاشور، ج١ ص ٤٤

ورؤساء الكنائس، بالإضافة إلى ملوك وأمراء أوروبا لحضور المؤتمر ليشهدوا لقاء البابا ويستمعوا إلى خطابه الذي أراد به أمورا هامة لم يفصح عنها،وكذلك مناقشة بعض أمور الكنيسة والتي منها توقيع عقوبة الحرمان على ملك فرنسا فيليب الأول الذي رفض حضور المجمع واجتمع المجلس التاريخي في مقاطعة أوفرني،وهرع إليه الآلاف،ونهض أوربان ليخاطبهم ويدعوهم للاتحاد لاستخلاص الأرض المقدسة من المسلمين [1] ثم وجه نداءه الشهير (طهروا قلوبكم من أدران الحقد، واقضوا على ما بينكم من نزاع، واتخذوا طريقكم إلى الضريح المقدس، وانتزعوا هذه الأراضي من ذلك الجنس الخبيث وتملكوها) [2] وقد برز دور الكنيسة في هذه الحروب لعدة أسباب:

١ – حماية أموال المحاربين خاصة إذا علمنا أن المشاركين من الأمراء والبارونان والدوقات أي أنهم الفئة الإقطاعية في أوروبا.

٢ – اختيار الكنيسة لرجال الدين المرافقين للحملات الذين يتولون الوعظ والإرشاد والتوجيه محاولة منها لإعطاء الطابع الديني لهذه الحملات، وقد ذكر بعض المؤرخون أن كثيرا من أسماء رجال الدين

---

١ – ستيفن رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج١. ط ١. ترجمة السيد الباز العريني، ص ١٦٠ – ١٦١. ٢ – ول ديورانت: قصة الحضارة، ج ٤ المجلد الرابع، ص ١٤ – ١٧.

المشاركين في الحملات الصليبية، كانت مهمتهم تذكير المشاركين فيها بالهدف الأسمي وهو تحرير بيت المقدس السجين، وتخليص المؤمنين المسيحيين من أيدي المسلمين،وفض النزاعات التي قد تثور بين المشاركين في الحملات أو التوفيق بينهم وكذلك إلهاب حماس المحاربين وخلاصة القول فان الكنيسة الكاثوليكية في الغرب كان لها دور فعال في توجيه الحروب الصليبية وفي السيطرة عليها باسم الدين، فهي التي دعت إليها، وهي التي أمدتها بتأييدها الأدبي والمعنوي، وهي التي شجعت المحاربين من كافة الأجناس والفئات على الاشتراك فيها مقدمة كافة التسهيلات اللازمة لكل من يحمل الصليب،وأخيرا فإنها عينت ممثلاً لها مندوباً بابوياً للإشراف على الحرب.

وفي البلقان عامة وكوسوفا خاصة منذ أن انسحب العثمانيون، قاموا بجهود ضخمة ضد هوية المسلمين،حقداً عليهم بدخولهم في الإسلام وقبل سقوط العثمانيين تعرضت الأراضي الألبانية إلى تقسيم، خاصة في سنة ١٨٧٨-١٨٨٠م على النحو التالي:قام عدد من الصحفيين الإيطاليين وعرضوا فِيلْماً في البرلمان الإيطالي بتشجيع من الصربيين النصارى وكنائسها في كوسوفا،للاعلان أن النصرانية في خطر من الصحوة الإسلامية القائمة في كوسوفا،وهذه العلاقات بين نصارى الصرب في كوسوفا،وسكان إيطاليا تدل دلالة واضحة على حروبهم الصليبية المستمرة وطرد المسلمين من أوروبا عبر القرون وبناء على

الاتفاقية الموقعة بين نصارى الصرب والإيطاليين،اتفقوا على أن ينصِّروا الألبان جبراً، وفي هذه الصدد اختاروا جماعة من قساوسة الصرب الخبراء في قضية التنصير الذين كانوا ضمن الإرهابيين والظالمين في تنصير ألبان كوسوفا في منطقة Dukagjin، سنة ١٩١٣م ولكي يقنعوا أنفسهم بهذه المسؤولية قالوا: لقد نصّرنا في إيطاليا الجنوبية ٢٠٠ ألف ألبانيا، ولا يمكن لأحد أن يوقفنا عن هذه الإجراءات وقد لعب نفس الدور أهل الجبل الأسود في تنصير مسلمي كوسوفا إلى الأورثوذوكسية بدأ نشاطهم في مدينة بيا ، إحدى مدن كوسوفا، وجهود القساوسة في الكنائس ودورهم عبر القرون أثر على الشعب النصراني،وظهر في الحرب الأخيرة بتدمير المساجد وإحراقها، واغتصاب النساء والفتيات، وطردهم خارج البلد ووراء ذلك الإرهاب النصراني الجاهل، وليس كما يقول بعضهم أن الألبان عاشوا قرونا مع النصارى ولم يقع بينهم أي حرب دينية، لأنه لم تتح لهم الفرصة لأن الخلافة العثمانية قضت في هذه المناطق خمسة قرون، وبعد أن انسحبوا من الأراضي الألبانية،وأخيراً سقطت وزالت، بدأ الصرب فى إبادة المسلمين الكوسوفيين، ولو لم يكن هناك عنادا من الصرب لما اغتصبوا بنات المسلمين ونساءهم، لكنهم حصلوا على هذه التغذية من القساوسة، لأنهم عرفوا أن الاغتصاب في نظر المسلم الكوسوفي أشد وأخطر من

التنصير أو القتل وفي تاريخ الألبان لم يقع شيئ مثل هذه الحوادث الكارثة التي قام بها نصارى الصرب.

ولقد لعب القساوسة دوراً كبيراً في تغذية رؤساء الأحزاب بالافتراءات على مسلمي كوسوفا وغيرهم من مسلمي البلقان، ويرى ذلك في إحدى الاجتماعات الصربية سنة ١٩٩٠م في سنجاك، قال أحد رؤساء الأحزاب الصرب ، متجها شطر المسلمين: أنتم أيها المسلمون ليس لكم شيئ هنا، سنفتح الطرق والأبواب وسوف نرسلكم إلى مكة، والمدينة، وإيران، وتركيا، لأنكم لا تستطيعون المعيشة مع الصرب ، والحقيقة أن الألبان من أقدم الشعوب في منطقة البلقان، أما الصرب، والبلغار، فهم قبائل جاءت من الغرب في وقت متأخر واستوطنوا بعض المناطق، أما الإيللير، وهذا اسم يطلق على قدامى الألبان، فهم معروفون بوصولهم إلى هذه الأراضي قبل الميلاد، فوجدوا المناطق، والأراضي خالية، لذا سموا أنفسهم إيللير، ومعناه: خالية، غير مستوطنة.

دور الأمم المتحدة

في أبريل ١٩٩٣ أعلنت الأمم المتحدة بلدة سريبرينيتسا الواقعة في وادي درينا في شمال شرق البوسنة منطقة آمنة تحت حماية قوات الأمم المتحدة، ممثلة فى عناصر الكتيبة الهولندية في القوات الأممية التي يبلغ تعدادها ٤٠٠ عنصر، وبناء على ذلك قام المتطوعون البوسنيون

الذين كانوا يدافعون عن المدينة، بتسليم أسلحتهم إلا أن إعلان المدينة كمنطقة آمنة تحت حماية الامم المتحدة، لم يحل دون وقوع المجزرة، كما أن عناصر الكتيبة الهولندية لم يتدخلوا لأجل حماية سكان البلدة ذوي الأغلبية المسلمة.

قامت القوات الصربية وبأوامر مباشرة من أعضاء هيئة الأركان الرئيسية لجيش جمهورية صربيا بعمليات تطهير عرقي ممنهجة ضد المسلمين البوسنيين والمعروفين باسم البوشناق، وقد حدثت على مرأى من الفرقة الهولندية التابعة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة دون أن تقوم بأي شيء لإنقاذ المدنيين، علماً أنها كانت قد طلبت من المسلمين البوسنيين تسليم أسلحتهم مقابل ضمان أمن البلدة، الأمر الذي لم يحدث فبعد دخول القوات الصربية البلدة ذات الأغلبية المسلمة، قامت بعزل الذكور بين ١٤ و٥٠ عاماً عن النساء والشيوخ والأطفال، ثم تمت تصفية كل الذكور بين ١٤ و٥٠ عام ودفنهم في مقابر جماعية، كما تمت عمليات اغتصاب ممنهجة ضد النساء المسلمات.

في عام ٢٠٠٥ أعلن الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان أن اللوم يقع على أولئك الذين خططوا ونفذوا المذبحة والذين ساعدوهم، ولكنه يقع أيضاً على الدول الكبرى والأمم المتحدة لأن الأولى فشلت في اتخاذ إجراءات كافية، والثانية - أي الأمم المتحدة- ارتكبت أخطاء جسيمة قبل

وأثناء وقوع المجزرة لذلك ستبقى مأساة سربرنيتشا نقطة سوداء في تاريخ الأمم المتحدة إلى الأبد.

لكن هناك شهود عيان على تواطؤ قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منهم الجندي الهولندي روب زومر، الذي عمل ضمن قوة حفظ السلام الدولية في سربرنيتشا في البوسنة والهرسك عام ١٩٩٥، حيث كشف واقعة تسليم القوات الدولية، البوسنيين اللاجئين إليهم إلى القوات الصربية، قبيل حدوث المجزرة الشهيرة وقال زومر، القوات الدولية ضالعة في عملية تسليم البوسنيين لقوات القائد الصربي راتكو ميلاديتش، والقوة الهولندية لم تتدخل في الوقت الذي نُفِذت فيه المجزرة ولم يكن لدينا صلاحية التدخل، كان المطلوب منا نقل الانطباعات إلى الجهات العليا ولم أكن أملك سوى بندقية قديمة، و٢٠ طلقة في ذلك الوقت،وهي تُعتبر قوة ضعيفة، لا يمكن الاستفادة منها، والقوة الهولندية طلبت دعماً من الأمم المتحدة في ١١ يوليو، يوم وقوع المجزرة، وما قبل ذلك فأرسلوا طائرتين، فيما دُمِّرت دبابة تابعة للجيش الصربي، وطلبنا مزيداً من الدعم من الأمم المتحدة، لكن المسؤولين الأعلى لم يوافقوا على هذا النوع من الدعم والبوسنيين لجأوا إلى مقر القوات الهولندية، الواقع في منطقة المجمع الصناعي القديم في بوتوتشاري، بعدما سقطت المدينة تحت سيطرة القوات الصربية، فقاموا بتقديم المساعدة الإنسانية إليهم.

وعن رد فعل الأمم المتحدة على عملية شوشانا الاسرائيلية فقد شجب مجلس الأمن الدولي ووزارة الخارجية الأمريكية وتم تعليق المعونات الأمريكية لإسرائيل بشكل مؤقت كما أن استجابة المجتمع الدولي لوقف عمليات التطهير العرقي والقتل الطائفي ضد المسلمين في جمهورية أفريقيا الوسطى كانت فاترة، وقوات حفظ السلام الدولية قد فشلت أيضاً في توفير الحماية لهم ويتعين على قوات حفظ السلام الدولية كسر سيطرة مليشيات مناهضي- بالاكا، ونشر قوات كافية في المدن حيث يتعرض المسلمون للتهديدات، من اجل حماية المجتمعات المسلمة المتبقية في البلاد.

وعلى النقيض تماماً تجد رد فعل الأمم المتحدة تجاه الهولوكوست المزعوم حيث تقود برنامجاً للتوعية بالهولوكوست ورفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة أي إنكار كلي أو جزئي لوقوع الهولوكوست كحدث تاريخي، واعتمدت القرار الذي أدانت بموجبه وبدون تحفظ جميع مظاهر التعصب الديني أو التحريض أو المضايقة أو العنف ضد الأشخاص أو الطوائف على أساس الأصل العرقي أو المعتقد الديني أينما تحدث.

وقررت المنظمة مع مكتب مستشار الأمم المتحدة الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية تنظيم حلقة مناقشة رفيعة المستوى تتمحور حول التثقيف بشأن محرقة اليهود ومنع الإبادة الجماعية، بدعم من بلجيكا

كما تقرر أن تعلن الأمم المتحدة يوم ٢٧ يناير يوماً دولياً سنوياً لإحياء ذكرى ضحايا الهولوكوست وتبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بدون تصويت يدين منكري المحرقة النازية خلال الحرب العالمية الثانية هكذا يتبنوا قرارات تعاقب من ينكر شيئاً مزعوماً لكنه فى صالح قوى الشر والامبريالية وتغمض العينين لاتغض الطرف فقط وتنسى وتتناسى مذابح المسلمين ولا أستغرب ذلك فهى مؤسسة جاءت بداية لحماية مصالح الدول الكبرى التى تتشابك مصالحها مع الكيان الصهيونى٠

وعند بدء أعمال الإبادة الجماعية في رواندا، رفضت الولايات المتحدة في البداية أن تشرك نفسها فيما اعتبرته صراعاً محلياً، ودفعت مجلس الأمن الدولي للقيام بتخفيض عدد قوات منظمة الوحدة الأفريقية لحفظ السلام الموجودة هناك، في نفس الوقت الذي كانت هناك حاجة ماسة إليها، وبعد أن كان حوالي نصف مليون من شعب التوتسي قد ذبحوا بشكل منظم تنازلت الولايات المتحدة مبدئياً، وقالت أنه من الممكن أن تكون قد حدثت هناك إبادة جماعية والأكثر مدعاة للقلق، هو الدور الذي لعبته دولة أخرى من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وهي فرنسا التي رأت الصراع في رواندا من خلف عدسات نظارتها الاستعمارية، باعتباره محاولة من جانب الشعب الأفريقي الناطق بالانجليزية في أوغندا، لإقامة دولة ناطقة بالانجليزية لشعب التوتسي، وفي ردها على

ذلك، قامت بتسليح ودعم الحكومة التي يقودها الهوتو التي كانت مسؤولة عن تنظيم وممارسة الإبادة الجماعية.

وبعد أن تمكنت الجبهة الوطنية الرواندية التي يسيطر عليها التوتسي من هزيمة الجيش الرواندي ووضع نهاية لأعمال الإبادة، وكانت آثار الموت والأعداد الهائلة للضحايا أكثر بكثير من إمكانية إخفائها، الأمر الذي أجبر مجلس الأمن على اتخاذ تدابير لجلب المجرمين أمام العدالة وفي ١٩٩٤ أصدر مجلس الأمن الدولي قراره رقم ٩٥٥ الذي نشأت بموجبه المحكمة الدولية الخاصة برواندا وتم تفويضها بولاية قضائية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة وغيرها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وتم لاحقا توسيع قدرات المحكمة من خلال اعتماد مجلس الأمن للقرار ١١٦٥ الذي أنشأ قاعة أخرى للمحكمة، وطلب المزيد من الإشراف القوي على عمل المحكمة من قبل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، الذي كان عليه تسهيل اضطلاع المحكمة بمهامها بشكل فعال.

وبالرجوع إلى أوائل عهد الأمم المتحدة بالوجود، فقد كان ينبغي بموجب قرار التقسيم أن تكون حاضرة على الأرض لتشرف على تنفيذ خطتها للسلام، أي جعل فلسطين بكاملها بلداً مستقلاً، يشتمل على دولتين متميزتين تجمعهما وحدة اقتصادية، وقد تضمن القرار الصادر

في ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ أموراً الزامية واضحة جداً، منها التعهد بأن تمنع الأمم المتحدة أية محاولة من أي الطرفين لمصادرة أراض تعود ملكيتها الى مواطني الدولة الأخرى، أو أية مجموعة قومية أخرى – سواء كانت أراضي مزروعة، أو غير ذات زرع لمدة عام تقريباً وكان وجود الأمم المتحدة في فلسطين محدوداً لأن السلطات البريطانية منعت وجود فريق منظم من الأمم المتحدة على الأرض، متجاهلة بذلك الجزء من قرار التقسيم القاضي بوجود لجنة من الأمم المتحدة في فلسطين وبذا تكون سمحت بحدوث التطهير العرقي الذي جرى تحت بصر وسمع جنودها وموظفيها خلال فترة الانتداب التي انتهت في منتصف ليل ١٤مايو ١٩٤٨، كما أنها أعاقت جهود الأمم المتحدة للتدخل.

والمحكمة التي تأسست خارج أوشا في تنزانيا المجاورة لرواندا، كانت قد بنيت على أساس قرارات سابقة لمجلس الأمن الذي شكل بموجبها لجنة تحقيق من الخبراء لتقييم سيل الدعاوى التي تؤكد أن أعمال إبادة جماعية اقترفت في رواندا وبعد إجرائها البحث اللازم، قالت اللجنة في تقريرها أن الأدلة التي تشير إلى حدوث الإبادة واسعة وكثيرة، وأخذ مجلس الأمن على عاتقه الإجراءات اللازمة لمتابعة النتائج التي توصلت إليها التحقيقات والملاحقة القضائية للمسؤولين وحتى اليوم، قامت المحكمة بالانتهاء من إجراء ٥٠ محاكمة،٢٩

إدانة،١١ محاكمة جارية، ١١ شخصاً قيد الاعتقال بانتظار المحاكمة، و١٣شخصاً آخر من المطلوبين لم يتم القبض عليهم بعد.

وكان رد فعل المجتمع الدولي على الصراع في يوغسلافيا السابقة على نحو مشابه، فبعد ورود تقارير عن أعمال إبادة وتطهير عرقي واسع تم تقديمها أسس مجلس الأمن الدولي بموجب القرار ٨٠٨ المحكمة الدولية الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ICTY ومثل المحكمة الخاصة برواندا، كان للمحكمة الخاصة بيوغوسلافيا السابقة ولاية قضائية لإجراء التحقيقات ومحاكمة المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية، جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ولكن؛ كان لتأسيس هذه المحكمة أهمية أكبر من محكمة رواندا؛ لأنها تأسست في وقت كان فيه القتال لا يزال مستمراً، مما يضع مزيداً من الضغط على الأطراف لردعها عن ارتكاب المزيد من المجازر، وهو هدف فشلت المحكمة في تحقيقه.

وعلى الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة قد حققت نجاحا في توجيه الاتهام والحكم على عدد من الأشخاص المتهمين، فإنها لا تزال تثير الجدل على المستوى الدولي بشأن تكاليفها الباهظة التي وصلت أرقاما فلكية (أكثر من ٣٠٠ مليون دولار لموازنتها لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والبطء الشديد في إجراء العديد

من المحاكمات والأهم من ذلك كله هو غياب الدعم المحلي للمحكمة من قبل البعض الذي يرى أنه تم تشكيلها من قبل مجلس الأمن بدلاً من الجمعية العامة، التي يمكنها أن تعطي مؤشراً أقوى على الرأي العام الدولي الواسع، مما يعني أن المحكمة تستند إلى شرعية دولية ضعيفة.

رد فعل الحكومات المحلية

تتفاوت ردود أفعال الحكومات المحلية للبلدان التى تحدث فيها الابادة بين القبض على القتلة ثم الإفراج عنهم مرة أخرى أو عدم التحرك مطلقاً أو ترك الجانى ومعاقبة الضحية والاشتراك مع الجانى ففى نيجيريا تدعم الحكومة قاتلي المسلمين وقد استدلت جهات رسمية على ذلك باتهام طالب نيجيري للحكومة النيجيرية، بدعمها للقوات المسيحية المسلحة لإبادة المسلمين في الولايات الشمالية والجنوبية، وأنه في الجنوب يعامل المسلم النيجيري على أنه أجنبي ومحروم من شراء بيت أو العمل أو حتى استخراج شهادة ميلاد خاصة به في حالة ولادته فى إحدى ولايات الجنوب وعلى العكس يحظى المسيحيون بكامل حقوقهم ويناشد الدول العربية والإسلامية والغربية لإنقاذ الشعب النيجيري المسلم من المذابح التي يتعرض لها من قبل الحكومة المسيحية كما انتشرت صوراً تظهر تورط الشرطة والجيش هناك في ارتكاب مذبحة وعمليات قتل غير قانونية ضد جماعة بوكو حرام الإسلامية وكان نحو ألف شخص

قتلوا العام الماضي في مواجهات وقعت بين قوات الأمن النيجيرية وجماعة بوكو حرام التي تنشط في الولايات الشمالية من البلاد وقالت جماعات مدافعة عن حقوق الإنسان حينها أن أغلبية القتلى كانوا مدنيين، محملة القوات الحكومية المسئولية عما حدث ولكن كأن شي لم يحدث.

بينما تتصرف السلطة فى ميانمار بشئ من ذر الرماد فى العيون فبينما تساعد القتلة على عمليات الابادة ضد المسلمين قامت تحت الضغط الدولى باعتقال ثلاثين شخصاً بتهمة قتل عشرة مسلمين في حادث فجّر أعمال عنف طائفي في إقيلم راخين أراكان سابقا الواقع غربي البلاد، أسفرت عن مقتل ثمانين شخصا على الأقل وتشريد عشرات الآلاف.

وقالت صحيفة نيو لايت أوف ميانمار إن ثلاثين مشتبها بهم وضعوا في الحبس ويجري التعامل معهم بموجب القانون، في إشارة إلى الحادث الذي وقع حين أنزل الضحايا المسلمون من حافلة وضربوا وقتلوا.

<u>رد فعل بعض الدول العربية والاسلامية</u>

ذهب أردوغان إلى بورما واطلع على أوضاع مسلمي الروهينجيا الذين يتعرضون لمذابح في اقليم أراكان من قبل المتشددين البوذيين، واصطحب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان عقيلته أمينة

أردوغان ووزير خارجيتة وأرسلت تركيا طائرات مساعدات إنسانية إلى بورما حاملة كميات كبيرة من الغذاء والأدوية والأغطية، بعد أوامر عاجله من أردوغان بمساعدة المسلمين هناك وقام أردوغان بعمل مباحثات مع الساسة والمسئولين هناك وزيارة لمخيمات المتضررين والزيارة التركية هي الأولى لزعيم دولة إسلامية للبلاد التى تتعرض لنكسات إنسانية منذ ما يقرب من ثلاثة شهور، وقالَ المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجيّة التركيّة فى تصريحات له، إن الزيارة تهدف إلى لفت انتباه العالم إلى المأساة الإنسانيّة التي يعيشها مسلموا الروهينجيا في اقليم أراكان الذين صنفتهم الأمم المتحدة من أكثر الأقليات اضطهادًا في العالم.

وقد انطلقت حملة على الانترنت وموقع تويتر تحت عنوان أوقفوا المجازر ضد مسلمي بورما، تزامنا مع زيارة اردوغان، للتنديد بالمجازر ضد مسلمي بورما، وقام مئات الآلاف من الأتراك وفي موعد واحد بإطلاق حملة على تويتر بعنوان يوجد منطقة اسمها أراكان احتجاجاً على المجازر ضد مسلمي بورما، وتذكيراً بالتطهير العرقي الذي يتعرضون له واحتلت هذه الحملة رقم واحد من بين المواضيع الأكثر مشاركة في موقع تويتر على مستوى تركيا، وأطلق في نفس الوقت ملايين الأشخاص حملة مشابهة على موقع الفيسبوك ينشرون فيها الأخبار والصور المتعلقة بهذه المجازر البشعة.

وللأسف يلقي المسلمين المضطهدين خاصة في الجنوب أشكالا مختلفة من التجاهل من قبل الدول العربية والإسلامية ومؤسساتها، مما زاد من معاناتهم وأضعف جهود الدعوة في البلاد، وهو ما ساهم في وقوع الجرائم فى حق المسلمين هناك، تحت سمع وبصر منظمات حقوق الإنسان الدولية والأمم المتحدة وكذلك الإعلام الغربي لا تجد له في هذه الجرائم سبقاً ولا تعليقاً عليها، بل إنها بالنسبة له مجرد أخبار عابرة، وليس الإعلام الإسلامي والعربي أفضل حالاً منه.

بل على العكس تقوم بعض الدول العربية والمفروض أنها اسلامية بدعم المذابح ضد المسلمين فقد كشفت مصادر وتقارير غربية النقاب عن استمرار الدعم الإماراتى لفرنسا فى حربها ضد الإسلاميين فى أفريقيا، وذكرت التقارير أن دعم أبوظبى لباريس لم يتوقف عند حدود الهجوم على إسلاميى مالى، وامتد ليشمل حرب الإبادة التى تشنها هذه الأيام الميليشيات المسيحية ضد المسلمين فى أفريقيا الوسطى برعاية فرنسية وتمويل إماراتى، وأسفرت عن مجازر بشعة فى هذا البلد الأفريقى الواقع فى شريط دول الساحل والصحراء المحاذى للدول العربية شمال القارة واعترف الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند، أنه حصل على دعم مادي من الإمارات في العملية العسكرية التي تشنها فرنسا ضد ما سماه المسلحين المتشددين فى مالي، وقوله أن باريس

وأبو ظبي لديهما نفس التوجهات فيما يخص الوضع هناك ودفع عهد ابو ظبي ٤٠٠ مليون دولار للجيش الفرنسي في عدوانهم على مسلمي مالي، وهو دفعة أولية فقط، من أجل إنجاز هذه المهمة.

وعن أسباب هذا الدعم والتورط الإماراتى فى الحرب ضد المسلمين فى دول الساحل والصحراء التى تبعد عنها آلاف الكيلو مترات، فهوراجع إلى أمرين، الأول مناهضة محمد بن زايد، ولى عهد أبوظبى، الحاكم الفعلى للإمارات، التيارات الإسلامية والوقوف بقوة أمام أي توجه إسلامي، فى دول الساحل والصحراء، حتى لا تكون قاعدة خلفية لدول الربيع العربي بإفريقيا التى شهدت صعود الإسلاميين فى المشهد مثلما حدث فى مصر وليبيا وتونس، وهو ما دفع ولى عهد أبوظبى إلى القول إنه مستعد لإطاحة الرئيس المصرى المنتخب محمد مرسى حتى لو دفع كل ميزانية إماراته، وهو ما تحقق بالفعل بعد عزل مرسى بدعم إماراتى واضح، فضلاً عن تمويلها ميليشيات علمانية وفلول نظام القذافى فى ليبيا لمواجهة الإسلاميين، بينما فى تونس تدعم الأحزاب المناهضة لحركة النهضة الإسلامية التى تصدرت الساحة هناك بأصوات الناخبين.

والسبب الثانى الذى يدفع أبوظبى لدعم الحرب الفرنسية على المسلمين فى دول الساحل والصحراء، فهو أن الإسلاميين عندما سيطروا على شمال مالى قضوا على تجارة المخدارت المنتشرة فى هذه

المنطقة التى تعد معبراً من أفريقيا الى موانئ شمال القارة لتهريبها إلى العالم الخارجى، وكشفت التقارير عن مفاجأة مدوية أن عددا من أولاد زايد فى الإمارات يعدون من أباطرة تجارة المخدرات وتهريبها على مستوى العالم.

والمسؤولين الإمارتيين، أبدوا إنزعاجهم لفرنسا من وصول رئيس مسلم إلى سدة الحكم فى أفريقيا الوسطى، وأكدوا استعدادهم لتمويل أى عمليات لإزاحته من الحكم، لأنه ينتمى لمرجع أقرب للإسلاميين العرب فى شمال القارة، وليس ما تعتبره أبوظبى مرجعية الإسلام السمح الذى تسعى لنشره، وبعد إزاحته واصلت الإمارات دعم المليشيات المسيحية التى تعمل تحت غطاء فرنسى لإقتلاع جذور من تصفهم بالإسلاميين المتشددين من هذا البلد، وهو ما أدى إلى المذابح البشعة الدائرة حاليا هناك.

وأبوظبى تنتهج نفس المنهج فى مصر حالياً، بدفع السلطة الجديدة إلى عدم إجراء أى مصالحة مع جماعة الإخوان المسلمين،والتهديد بقطع المساعدات عن القاهرة، إذا لم يتم القضاء نهائياً على الجماعة التى يعتبرها محمد بن زايد أكبر خطر يهدد بقاء عائلته فى السلطة وقد نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية تقريراً عن الانتهاكات البالغة التي يتعرض لها مسلموا أفريقيا الوسطي.

واستنكر المفتي المصرى بشدة ما يقع في جمهورية أفريقيا الوسطى من مجازر إبادة جماعية وعرقية للمسلمين على يد ميليشيات من المتطرفين ودعا مفتي الجمهورية في بيان له الحكومة والمسئولين في أفريقيا الوسطى إلى التدخل العاجل والسريع، وتحمل مسؤوليتهم في حماية المسلمين، مطالباً المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية الدولية ومنظمة التعاون الإسلامي، والأمم المتحدة، والإتحاد الأفريقي بالتدخل لحماية المسلمين هناك من هجمات المتطرفين وأن ما يحدث في أفريقيا الوسطى يعبر عن روح ضيقة وغير متسامحة، كما أنها تمثل استفزازا ليس لمسلمي أفريقيا الوسطي فحسب، بل لأكثر من مليار ونصف مليار مسلم في العالم، وتعبر عن عنصرية وتطرف ديني وتحريض ضد المسلمين.

ونتذكر معاً رد فعل العرب عندما احتلت القوات اليهودية أول القرى العربية في ديسمبر ١٩٤٧ودمرتها، بدا الأمر كما لو أن الجليل هو المنطقة الوحيدة التي تتوفر فيها الفرصة لإيقاف الهجمات اليهودية، بمساعدة فوزي القاوقجي فبعد أن هاجم القاوقجي عدداً من المستعمرات المعزولة والقوافل التي تحركت لنجدتها، بدأ يسعى في يناير إلى هدنة، القوات اليهودية بموجبها داخل المناطق المخصصة لليهود وتسمح في النهاية بالتفاوض في شأن فلسطين وفي أثناء العمليات اليهودية ما بين

يناير ومايو ١٩٤٨، طرد ما يقارب ٢٥٠.٠٠٠ فلسطيني من بيوتهم، ولم يحرك الفيلق العربي ساكناً.

فشل قوات حفظ السلام

لقد فشلت قوات حفظ السلام في وقف العنف، وسكتت عن استخدامه في بعض الحالات، وذلك بالسماح لمليشيات مكافحة البلطات التي ترتكب الانتهاكات بملء فراغ السلطة الذي أحدثه رحيل قوات (سيليكا دوناتيلا ريفيرا قالت منظمة العفو الدولية في تقرير صدر اليوم إن قوات حفظ السلام الدولية فشلت في منع عمليات التطهير العرقي التي وقعت ضد المدنيين المسلمين في الجزء الغربي من جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكي تتم حماية المجتمعات المسلمة المتبقية يتعين على قوات حفظ السلام كسر سيطرة مليشيات مكافحة البلطات المسيحية ووضع قوات كافية في البلدات التي يتعرض فيها المسلمون للتهديد.

وقالت باحثة في منظمة العفو الدولية، إن ما تعرض له المسلمون في أفريقيا الوسطى على يد ميليشيا الأنتي بالاكا، هو تطهير عرقي يتماشي مع كل المعايير القانونية الدولية.

المنظمات الدولية يقتصر دور المنظمات الدولية على التنديد والدعوة إلى ايقاف المذابح كما حدث حين دعت منظمة العفو الدولية المجتمع

الدولي إلى وقف التطهير ضد المسلمين في أفريقيا الوسطى وبان كي مون يدعو فرنسا لإرسال قوات إلى أفريقيا الوسطى نظراً لتصاعد العنف حيث دعت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي إلى التحرك من أجل وقف ما أسمته بعمليات تطهير طالت المدنيين المسلمين غربي أفريقيا الوسطى، في الوقت الذي تقف فيه القوات الدولية المنتشرة هناك عاجزة عن وقفه وقالت المنظمة الدولية إن القوات الدولية المتواجدة في أفريقيا الوسطى غير قادرة على وضح حد للتطهير الذي يتعرض له المدنيون المسلمون من قبل مليشيات مناهضو البالاكا المسيحية، كما طابلت بنشر عدد كاف من قوات حفظ السلام في المناطق التي يتعرض فيها المسلمون للإبادة

الصحف الدولية

لبعض الصحف الدولية الكبرى مواقف تفضح عمليات الابادة لأهداف خاصة بها فمثلاً سلطت صحيفة (ديلي تليجراف) البريطانية الضوء على تخاذل دول العالم في الرد على المذابح وتشريد الملايين في جمهورية أفريقيا الوسطي وسوريا دون أخذ العبرة من حادثة الإبادة الجماعية في روندا عام ١٩٩٤.

وذكرت الصحيفة البريطانية في تقرير بثته على موقعها الألكتروني أنه بعد مرور عقدين من الزمان ومشاهدة العالم أجمع تمزيق أوصال

رواندا وارتكاب الإبادات الجماعية على أراضيها، فشل المجتمع الدولي، الذي أثقل كاهله فشله فى الصومال وشتت انتباهه العديد من الأحداث ، مرة أخري في وقف سلسلة الدم في رواندا، حينما رفض مجلس الأمن الدولي بقيادة الولايات المتحدة ودعم بريطاني نشر قوات حفظ سلام أكثر في المنطقة عام ١٩٩٤.

وتابعت الصحيفة، ففي الوقت الذى كان يبحث فيه المجتمع الدولي قضية رواندا تم قتل ٨٠٠ ألف شخص، وكنتيجة للأعمال الوحشية التي ترتكب قرر المجتمع الدولي بالإجماع العمل على وقف هذه الممارسات الشنيعة فقادت بريطانيا جهوداً للوصول إلى اتفاق عالمي وتوصلت إلى مبدأ مسؤولية الحماية الذي يخول المجتمع الدولي استخدام الوسائل الدبلوماسية والانسانية لحماية المدنيين ضد أى حادث جلل واللجوء فى آخرالمطاف إلى القوة العسكرية إن لم يجد ما سبق.

ومضت الديلي تلجراف تقول يبدو أننا في خطر نسيان الدروس المستفادة من الابادة الجماعية التي حدثت في رواندا عام ١٩٩٤، ففي سوريا يقف العالم موقف المتفرج والأطفال يذبحون ويعذبون ويعانون من ويلات الجوع والسجون، وتأتي دولة أخري على الساحة وهي جمهورية أفريقيا الوسطي التي تعاني الآن من الصراع والتطهير العرقي ونوهت إلى أن ما يحدث في أفريقيا الوسطي الآن يقلب صفحات التاريخ إلى الوراء قليلاً إبان أحداث رواندا حيث الذبح بالمناجل وإحراق

المدنيين وحرق منازلهم واستخدام أبشع الطرق في قتل المسلمين هناك، فقد تم قتل آلاف المسلمين خلال الأشهر الأربعة الماضية، ونزوح أكثر من ٦٠٠،٠٠٠ شخص داخلياً لخوفهم الشديد من العودة إلى ديارهم، ومع اقتراب موسم الأمطار ومع تهديدات الاصابة بالملاريا والكوليرا والمجاعات أكثر من مليون طفل هناك في حاجة ماسة إلى المساعدات الانسانية.

الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

يندد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين دائماً وفقط، بالمجازر التي ترتكب فى حق المسلمين في دول العالم المختلفة كلما ارتكبت مذبحة سمعنا الاتحاد العالمى يندد لاأكثر من ذلك وما يعنى التنديد غير أن أقول للجانى أنا لا أوافقك على ما تفعل أو ان هذا لا يجوز وما يغنى التنديد شيئاً وتطالب بتدخل دولي لمنع التطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكب ضد المسلمين فى كل مكان وعلى سبيل المثال ما يحدث فى بورما وطالب المسلمين بالوقوف لإنقاذ إخوانهم في بورما، خاصة أن تلك المجازر لم تكن الأولى، فقد تعرض مسلموا أراكان لمجزرة علي يد بوذيين عام ١٩٤٢،راح ضحيتها مائة ألف مسلم، كما تم تهجير نحو ١.٥ مليون مسلم من أراضيهم بين عامى ١٩٦٢ و١٩٩١ إلى بنجلاديش.

رد فعل جماهير المسلمين

قامت بعض الجماعات والحركات والمنظمات الإسلامية بتقديم بعض المساعدات للمسلمين في بورما إلا أنّ الجهود التي تُبذل ما زالت محدودة الأثر تنحصر في توزيع المعونات الغذائية والإعانات العينية مما يُخجَل من ذِكره لأمة يأمرها دينها أن تكون كالجسد الواحد ولكنْ آلَ أمرها اليوم إلى التفرّق واعتياد معاملة المسلمين المنكوبين وكأنّهم شحّاذون في الوقت الذي يعيش فيه كثير من أثريائها مستوى من البذخ والتّرف وكأنهم ليسوا من أمة الإسلام وغير ذلك تقف بجوار من هم السبب فى نكبات الأمة حيث تبرعت الكويت بنصف مليار دولار لضحايا عاصفة على أمريكا.

أهم المصادر والمراجع:

١-التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام- الشيخ محمد الغزالي٠
٢-نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين - محمد عبد الله عنان .
٣-الأندلسيون المواركة -عادل سعيد بشتاوي.
٤- تاريخ الموريسكيين - ليونارد باتريك هارفي.
٥- جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس- نبيل عبد الحي رضوان.
٦- التبشير والاستعمار في نيجيريا - خضر محمد النيجيري.
٧- الفرق الإسلامية الكبرى في نيجيريا –محي الدين سليمان مديلي.
٨- مجموعة مقالات لكل من داؤد عمران ملاسا- مسلم اليوسف- محمد بن موسى الشريف- شفيق الشقير.
٩- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى - وول سميث.
١٠- محاكم التفتيش -عبد الرحمن حمادي. من منشورات الإنترنت.
١١- قصة الاضطهاد الديني في المسيحية والإسلام- د. توفيق الطويل٠
١٢- أفيقوا أيها المسلمون قبل أن تدفعوا الجزية-د.عبد الودود شلبي .
١٣- التبشير والاستعمار في البلاد العربية- عمر فروخ ومصطفى الخالدي٠
١٤- جذور البلاء -عبد الله التل٠
١٥- الإسلام في وجه التغريب- أنور الجندي٠
١٦- مأساتنا في أفريقية- د. عماد الدين خليل٠

١٧- الغارة على العالم الإسلامي - أ. ل شاتليه: ترجمة محب الدين الخطيب
١٨- أفريقيا والنصرانية – د٠ مهدى رزق الله أحمد٠
١٩- الإسلام فى خطر - د٠حسين مؤنس٠
٢٠- إسلام آسيا في خطر- د٠ حسين مؤنس٠
٢١- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى- وول سميث٠
٢٢- محاكم التفتيش والمسؤولية الغربية - وائل علي حسين ٠
٢٣- منهج جديد لإعادة كتابة التاريخ العربي -عبدالرحمن حمادي٠
٢٤- هذه حياتى سيرتى و مسيرتى – أحمد ديدات٠
٢٥- أوروبا في العصور الوسطى - سعيد عبد الفتاح عاشور.
٢٦- تاريخ الحروب الصليبية - ستيفن رنسيمان ترجمة السيد الباز.
٢٧- الحركة الصليبية- سعيد عبد الفتاح عاشور.
٢٨- قصة الحضارة -وول ديورانت -ترجمة محمد بدران٠
٢٩- تاريخ أوروبا في العصور الوسطى - وول سميث.
٣٠- محاكم التفتيش .قصة الاضطهاد الديني في المسيحية والإسلام - د. توفيق الطويل.